## رأي القدس

# الخسائر البشرية الامريكية في العراق

■ اعلنت وزارة الدفاع الامريكية امس ان عدد الجنود الامريكيين الذين قتلوا في العراق منذ غزوه واحتلاله قبل ثلاث سنوات وبضعة اشهر، قد وصل الى 2500 شخص، وقال المتحدث باسم البيت الابيض ان الرئيس جورج بوش يعتقد ان هؤلاء لم يسقطوا عبثاً.

واقع الحال يناقض اعتقاد الرئيس بوش هذا، لان غزو العراق واحتلاله لم يجلب للولايات المتحدة غير الخسائر، المادية منها والبشرية، علاوة على تصاعد الكراهية لها كقوة معتدية، في معظم انحاء العالم، والاسلامي منه على وجه الخصوص.

الجنود الامريكيون دفعوا ارواحهم ثمناً لاحقاد مجموعة من المحافظين الجدد خطفوا البيت الابيض، وسيطروا على آلية صنع القرار، وفجروا حرباً دموية في العراق من اجل خدمة مصالح الدولة العبرية التي يقدمونها على مصالح بلادهم وشعبها الامريكي الطيب.

فالحرب على العراق قامت على مجموعة من الاكاذيب لاخفاء هدفها الحقيقي، وهو تدمير اي قوة عربية يمكن ان تحقق ولو الحد الادنى من التوازن العسكري مع اسرائيل، وترسيخ الهيمنة العسكرية الامريكية على منابع النفط وامداداته في منطقة الخليج العربي.

الجنود الامريكيون ذهبوا الى العراق بسبب وجود اسلحة دمار شامل، من الممكن ان تهدد ارواح مواطنيهم، اذا ما وقعت في ايدي جماعات ارهابية، ولكنهم لم يجدوا مثل هذه الاسلحة، واكتشفوا انهم تعرضوا الى خديعة كبرى من قبل قيادتهم السياسية، واصبحوا يخوضون حرباً غير اخلاقية، وغير شرعية، وينفذون مجازر في حق مواطنين ابرياء، مثلما حدث في الفلوجة وحديثة والاسحاقي والقائم.

ثلاث سنوات من الاحتلال لم تحول العراق الى واحة من الديمقراطية، ولم تحقق لشعبه الرخاء والاستقرار اللذين كان ينتظرهما ويتوقعهما كحد ادنى، وانما جلبت القتل والدمار والحرب الاهلية الطائفية.

يوم امس توقع الجنرال كيميت قائد القوات الامريكية في العراق في محاضرة القاها في كلية «كنغز» التابعة لجامعة لندن ان تستمر الحرب على الارهاب لجيل قادم على الاقل، وقال ان تنظيم القاعدة «يترعرع» في الدول الفاشلة، مثل العراق، ولكنه لم يقل من الذي حول العراق الى دولة فاشلة تسمح بوجود تنظيم «القاعدة» فيها.

الادارة الامريكية انفقت حتى الان حوالي ثلاثمئة وخمسين مليار دولار في مغامرتها العسكرية الفاشلة في العراق، وهناك من يقدر وصول هذا الرقم الى الفي مليار دولار، ومع ذلك يقول الرئيس بوش، من خلال المتحدث باسمه، ان هذه الخسائر المادية والبشرية لم تذهب عبثاً.

احد الحضور في الكلية المذكورة وجه سؤالاً الى الجنرال كيميت، يعكس مدى فداحة المأزق الامريكي في العراق عندما قال له، ومستعيداً ارقاما طرحها في المحاضرة، ان هناك 130 الف جندي امريكي، و25 الفاً من جنسيات اخرى، و230 الفاً من رجال الامن والحرس الوطني العراقيين، ورغم ذلك لم يتحقق الامن في العراق، ترى كم تحتاج امريكا من قوات لتحقيق هذا الهدف، ومتى نرى الرئيس الامريكي جورج بوش يزور العراق علناً وليس متسللاً؟

الجنرال كيميت لم يستطع تقديم اجابة مقنعة عن هذا السؤال، لسبب بسيط لانه لا يعرف.

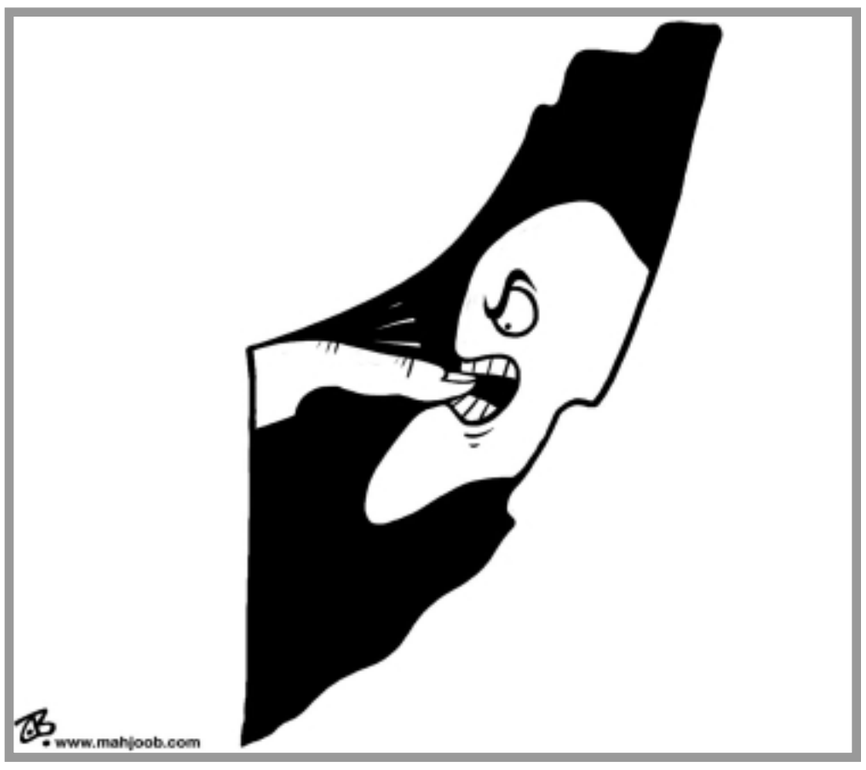


# كارثة دارفور: الوجه الاخر

**د. عبدالوهاب الافندي**

(1)

لم تكن هناك اي مفاجأة لا في توقيت ولا محتوى تقرير المدعي العام في محكمة الجنايات الدولية لويس مورينو اوكامبو حول دارفور الذي تقدم به الى مجلس الامن يوم الاربعاء الماضي. فقد كان التقرير متوقعا في هذا الشهر وكان من المنتظر ان يؤكد وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق المدنيين في دارفور اثناء الحرب. ولكن هذا لا يمنع ان صدور التقرير بهذه الطريقة يمثل كارثة جديدة تهدد مستقبل الاستقرار السياسي في السودان.

(2)

التقرير تحدث عن وقوع آلاف جرائم القتل ضد المدنيين، وعدد من المذابح اضافة الى وقوع مئات حالات الاغتصاب ضد النساء. وقد اكد المدعي العام اوكامبو ان الحكمة السودانية لا تبذل حاليا جهدا يذكر للتحقيق في هذه الجرائم، ناهيك عن ملاحقة ومعاقبة مرتكبيها. ويثبت وقوع الجرائم، وتاكيد عجز الحكومة او عدم رغبتها في معاقبة مرتكبيها بكون المدعي العام مهد الطريق لتولي محكمة الجنايات الدولية لملف جرائم الحرب في دارفور بحسب قوانينها وطبقا لقرارات مجلس الامن، حيث يشترط عجز النظام القضائي في البلد المعني عن تحقيق العدالة لضحايا جرائم الحرب حتى يحق لمحكمة الجنايات الدولي تولي القضية.

(3)

الموقف الرسمي السوداني ظل يؤكد على عدم صحة الاتهامات اصلا، مع التأكيد على ان الحكومة تبذل اقصى الجهد للتحقيق فيها ومعاقبة مرتكبيها، وبحسب وزير الخارجية السابق فان عدد قتلى الحرب من الطرفين، بمن فيهم الجنود ورجال الشرطة، لم يتجاوز الخمسة الاف وترى الحكومة ان الارقام التي تذكرها الجهات الدولية (وهي تصل الى مئتي الف قتيل بحسب الاحصاءات) مبالغ فيها كثيرا، كما ان حالات الاغتصاب نادرة جداً.

(4)

الاشكال الاكبر الذي يواجهه الموقف الحكومي هو تناقضه ليس فقط مع مزاعم حركات التمرد والقوى السياسية المناوئة في دارفور، وكذلك المنظمات الدولية من حقوقية وغيرها ومعظم الدول الغربية، بل كذلك مع تقارير منظمات الاغاثة والمراقبين الموجودين في دارفور نفسها ومعظم التقارير الاخبارية الاعلامية الواردة من الاقليم، وعليه فان فشل الحكومة في اقناع المنظمات الموجودة على الارض بموقفها يمثل المشكلة الاكبر.

(5)

في الاسبوع الماضي ولدى زيارة وفد مجلس الامن الى اقليم دارفور ووجه بما يشبه الاجماع من قبل منظمات الاغاثة والمنظمات الدولية العاملة هناك بالشكوى من استمرار تدهور الاوضاع، واستمرار عمليات القتل والنهب والاغتصاب. وقد سبب هذا التقويم السلبي للاوضاع بالغ الضرر لقضية الحكومة من ناحيتين، الاولى انه اثبت لاعضاء مجلس الامن ان الانتهاكات التي تنفي الحكومة وقوعها في الاساس ما تزال مستمرة. والثانية انها اضعفت حجة الحكومة في رفض القوات الدولية التي يسعى مجلس الامن لفرضها في دارفور.

(6)

الحكومة اضعفت موقفها اكثر حين سمحت لبعض الممارسات بالاستمرار بدون اي مبرر، كما حدث حين قام بعض رجال الامن بالاعتداء على اطباء في مستشفى بولاية شمال دارفور، مما دفع بطاقم المستشفى للاضراب حتى حسم النزاع بتدخل حكومي عالي المستوى.

(7)

مهما يكن فان تداعيات تقرير المدعي العام الاممي وزيارة مجلس الامن ستكون لها عواقب خطيرة على الاستقرار السياسي، حيث تهدد بفرض الوصاية القانونية على البلاد، وما يتبع ذلك من تدخلات وتهديدات وعقوبات.

(8)

كان قصورا كبيرا في اتفاقية ابوجا حول دارفور انها لم تشتمل على توافق حول معالجات سودانية خالصة لمسألة الانتهاكات. وهذا القصور لابد من تداركه سريعا بتدابير متفق عليها لحسم هذا الامر، لانه من غير المقبول ان يترك مستقبل البلاد السياسي رهنا بتدابير واجراءات يتم التحكم فيها من خارج البلاد ولا يعرف الا الله تعالى متى وكيف والى شيء ستنتهي.

# تحرير فلسطين اصبح بعيداً

**فريح ابو مدين***

■ يا أيتها الفصائل اتقوا الله، واتقوا دموع وصراخ هدى غالية، لم اكن أنوي الكتابة عن حالنا الفلسطيني الذي يسر العدو ولا يسر احدا غيره لولا ان فجر صبري واثار يأسي نواح القلب من حنجرة هدى غالية الذي اطلقته في وجه البشرية ووجه كل الفصائل الذي قابلناه بعار الحزن وخزي الكلمات والشعارات التي لم نستطع بدورنا بصقها في وجه مدعي العروبة والاسلام وانظمتهم التي تزيد عن خمسين دولة واكثر من مليار مسلم.

هل كتب على شعبنا الفلسطيني ان يضخ الدم في عروق منظماتنا لتتضخم دونما مردود حقيقي على ارض الواقع؟ ولتعذروني بسؤالي الكبير.. كيف يكون لقضية عادلة هذا الكم الهائل من الممثلين والقادة والفصائل والجنرالات دون ان تتقدم قضية الحرية والاستقلال الى الامام؟ هل سنصل معكم الى اندلس جديد؟ او سنصبح هنودا حمر؟! وهل بدأتم الحرب الاهلية؟

لقد ابتعد الامل اكثر فأكثر واصبح شعار تحرير فلسطين يراوح بين اجتهاد دولة ما بين البحر والنهر او حدود خمسة حزيران، او اقل من ذلك، وتمترس الكل خلف يافطته.

وضاع الهدف والمصير والمسير. وفقدت الكلمات معانيها ولم يقدم احد حتى الان مفهوما للوحدة الوطنية، علما بان الشعب متحد والمشكلة هي فرقتكم كما لا يوجد مفهوم للمقاومة، مما وضع الدم الفلسطيني في مزاد الحوارات التي هدفها: كم شيطانا على رأس الدبوس، وفي قناعتي انه لا الحوار ولا الاستفتاء ولا الجدال والصراع على صلاحيات الحكومة والرئاسة الا مضيعة للوقت والقضية او ما تبقى منها.

وانطلاقا مما سبق فانني اطرح اقتراحا ربما يكون مجديا في وضعنا الحالي، ويعتمد على شجاعة المبادرة في حماس ومن الاخ الرئيس، وما اقصده في هذا الاقتراح ان تترك حماس مهمة تشكيل الحكومة وتلقي تبعية تشكيلها على الرئيس، ولها مطلق الصلاحية في قبول او عدم قبول من تشاء من وزراء الحكومة وذلك عن طريق ما تتمتع به من اغلبية في المجلس التشريعي اضافة لصلاحية حجب الثقة او عدم منحها اصلا لكامل الحكومة. كما ان لها اليد الطولى في تقييم وتقويم الوزراء بالمحاسبة بل باسقاط الحكومة ان شاءت ذلك.

وهذا يعتبر مخرجا ديمقراطيا لا يلغي فوز حماس او توجهها، مع علمي بصعوبة ذلك على الاخوة في حماس لاسباب ليس هنا مكان الخوض فيها.

كما ان هناك اقتراحا اخر بان يقوم الرئيس بالدعوة الى انتخابات رئاسية يتبنى فيها الرئيس برنامجا محددا قاعدته وثيقة الاسرى، وتشارك حماس في هذه الانتخابات الرئاسية ببرنامج تجد فيه نفسها. ولنحتكم بموجب ذلك الى الشعب الذي اوسعناه جراحا وشقاء.

واخيرا اقول هل من مبادر؟ اشك في ذلك.

اسمعوا هذه النصيحة قبل ان يقول الشعب حلوا عنا. وتصرخ هدى غالية، ان دم اهلي في رقابكم. وحتى لا تكونوا فرسانا بلا معركة سوى معارك التناحر والتجاذب.

والله والوطن من وراء القصد.

* وزير عدل فلسطيني سابق

# «صومال ـ ستان»... او كيف تعيد واشنطن انتاج الطالبان

**صبحي حديدي ***

■ للوهلة الأولى تبدو المعادلة خرقاء حمقاء ذات نتائج مدمّرة بعيدة الأثر، قبل أن تتكشف عناصرها عن انسجام عالٍ مع معظم المعادلات الأعلى التي منها تتشكّل فلسفة ما تسمّيه الولايات المتحدة «الحملة ضدّ الإرهاب». وهذه المعادلة تدير الميزان التالي: أغلقوا هنا ثغراً (أي: حاضنة!) للتشدد الإسلامي الذي يهيىء المناخات ويصنّع ويصنّع موضوعياً ظواهر التطرّف والإرهاب، ولكن لا بأس أن تفتحوا هناك ثغراً جديداً لتشدّد مماثل، أو أدهى، بهوية مختلفة وأجندات ملتهبة. وفي صياغة عملية، راهنة: أغلقوا ثغور الطالبان في أفغانستان، وافتحوا ثغور «المحاكم الشرعية» في الصومال... أو في «صومال ـ ستان»، كما يجدر القول!

أنباء اليوم والأمس، والأيام والأسابيع القليلة المنصرمة، تفيد بأنّ ميليشيات «المحاكم الشرعية» هذه أحكمت السيطرة على مدينة جوهر (دون قتال، عملياً)، ثمّ مدينة مهداي، وقبلهما العاصمة مقديشو ذاتها، حيث طُرد منها أمراء الحرب للمرّة الأولى منذ العام 1990. الترجمة الموازية لهذه الانتصارات هي هزيمة القوّات التابعة لأمراء الحرب هؤلاء، الذين يضمّهم «التحالف من أجل السلم ومكافحة الإرهاب»، المدعوم مباشرة ـ وكما ينبغي أن يوحي الاسم! ـ من واشنطن... رائدة السلم وقائدة مكافحة الإرهاب! في الآن ذاته كان البرلمان الصومالي، وبعد انهيار المفاوضات مع الإسلاميين، يصوّت على مبدأ استقدام قوّات أجنبية لحفظ الأمن في البلاد.

والحال أنّ هذا الاعتبار الأساسي بالذات، أي حفظ الأمن وتسيير شؤون المواطنين في الجانب القضائي والأمن والحياة اليومية تحديداً، كان البذرة الأولى التي أنبتت «المحاكم الشرعية» في الصومال، بعد انهيار الحكومة العسكرية سنة 1991 وشيوع الفوضى وأعمال الشغب والنهب المنظم والعنف المسلح والجريمة والخطف. وكان هذا الغياب للدولة، وبمعنى الغياب التامّ لأية جهة قضائية شرعية في المقام الأول، هو الذي جعل الشيخ الأزهري محمد معلم حسن يؤسس أوّل محكمة شرعية محلية في أحد أحياء مقديشو الفقيرة، وغنيّ عن القول إنّ هدفه لم يكن يتجاوز الفصل في شكاوى الناس والتحكيم بينهم، اعتماداً ـ بالطبع، وفي ظلّ غياب أيّ قانون ـ على أحكام الشريعة الإسلامية. كذلك كان طبيعياً أن تنقلب هذه المحاكم إلى ما يشبه وزارة الظلّ، ثمّ فيما بعد وزارة الأمر الواقع، لشؤون العدل والداخلية.

وهكذا فإنّ «المحاكم الشرعية» لم تبدأ كدعوة إسلامية تبشيرية، أصولية أو وسطية أو معتدلة؛ ولم تتكىء على منطلقات دينية أو مذهبية أو سياسية ـ حزبية، أياً كانت تقاطعاتها مع مختلف أنساق الإرهاب المنظّم؛ ولم يكن لها برنامج عمل تنظيمي أو جماهيري، ولا سياسة تحالفات محلية أو إقليمية. لقد بدأت من الحاجة، الماسة الصرفة، لتصريف أمور العباد في ظلّ سيادة الفوضى وغياب الدولة وحاجة المواطنين إلى جهة مرجعية متماسكة نسبياً، ذات غطاء شرعي وقوام إداري وسلطة تنفيذية، ليس أكثر. وليس أقلّ أيضاً، في الواقع، لأنّ هذا الموقع الوظيفي الحيوي أتاح لرجال «المحاكم الشرعية» أن يلعبوا الدور الوظيفيّ الآخر التالي، الذي لا يمكن إلا أن يكون طبيعياً وتلقائياً وتحصيل حاصل: الهيمنة السياسية.

نتيجتان، بين عوامل أخرى، زيّنتا لغالبية ملموسة من الصوماليين الانضواء تحت راية هذه المحاكم: النتيجة الأولى هي بغض الشارع للطبقة السياسية ـ العسكرية التي زادت في خراب البلد وتخريبه، فضلاً عن فقدان الثقة بأمراء الحرب إجمالاً، وتحميلهم المسؤولية الأساسية عماّ حاق بالصومال من كوارث. النتيجة الثانية هي بغض الشارع ذاته لكلّ ما يقترن بالسياسة الأمريكية، وكلّ مَن يشتغل لصالح واشنطن أو يعمل بإمرتها ويحظى بدعمها، لأسباب محلية تخصّ التاريخ الدامي بين الصومال والولايات المتحدة، ولأسباب أخرى ذات صلة بسياسة واشنطن تجاه القضايا العربية والعالم الإسلامي عموماً.

وزاد الطين بلةً أنّ واشنطن، في أعقاب هزّة 11/9 وانطلاق ما أسماه الرئيس الامريكي جورج بوش «الحملة الصليبية» على الإرهاب، صنّفت «المحاكم الشرعية» في عداد القوى الداعمة للإرهاب، استناداً إلى ما افترضه البيت الأبيض من علاقة وثيقة بين المحاكم و«الإتحاد الإسلامي»، المنظمة التي تدرجها وزارة الخارجية الأمريكية في اللائحة الرسمية للمنظمات الإرهابية، ثمّ بمنظمة «القاعدة» في نهاية المطاف. ذلك أسفر عن نتيجة معاكسة، بالطبع، لأنّ شعبية المحاكم زادت واتسعت واكتسبت بعداً كفاحياً ضدّ «الصليبية الأمريكية الجديدة»، كما عبّرت دعاوة المحاكم (ولم يكن بغير أسباب وجيهة أنّ معركة مقديشو الأخيرة استحقت عند الصوماليين تسمية «معركة الأمريكيين»)، من جهة أولى؛ ومنحت قياداتها الحقّ في توطيد شوكتها العسكرية، بذريعة الدفاع عن النفس وحماية المواطنين وتطبيق القانون والحدّ من الجريمة والفوضى، من جهة ثانية.

في غضون هذا كلّه كانت واشنطن تواصل تنسيقها مع الرئيس الإثيوبي ميليس زيناوي، الذي يدير لعبة خبيثة مزدوجة في الصومال: إنه، في البلاغة الرسمية، يتباكى على وحدة أرض الصومال، ويشفق عليه من تسلل «القاعدة»، أو ظهور زرقاوي جديد على يد الكوموري فاضل عبد الله محمد (الذي تتهمه واشنطن بالمشاركة في نسف السفارتين في كينيا وتنزانيا، وترحّب لجوؤه إلى الصومال)؛ أمّا في الفعل المستتر فإنّ زيناوي ينوب عن واشنطن في الدعم العسكري والمالي لأمراء الحرب الذين يُبقون الصومال في حال دائمة من الاقتتال والتحارب وانعدام الاستقرار، وهي الحال التي تُبقي زيناوي مسيطراً في القرن الأفريقي.

وفي الغضون ذاتها تتعامل الأمم المتحدة مع المستجدات على طريقة النعام الذي يدفن الرأس في الرمال، فتسبغ المزيد من الشرعية على الحكومة الفدرالية الانتقالية بزعامة العقيد عبد الله يوسف (وهي الشرعية الغائبة بصفة شبه تامة عملياً، في أنظار الشارع الصومالي و«المحاكم الشرعية وأمراء الحرب على حدّ سواء)، أو على حفنة من البرلمانيين المجتمعين في بيدوا، مجرّدين من كلّ حقّ وسلطة وصلاحية باستثناء الكلام والخطابة. وإذ يصغي المرء إلى فرانسوا لونسيني فال، ممثّل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في الصومال، فإنّ الفارق يلوح ضئيلاً أو شبه منعدم بين ما يقوله هذا المسؤول الأممي، وما يقوله دونالد ياماموتو مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية، أو حتى الأدميرال ريشارد هنت قائد قوّة المهمات الأمريكية في القرن الأفريقي!

ولماذا، في المآلات المجتمعة جرّاء هذا المشهد السياسي والعسكري والعقائدي والاجتماعي المعقّد ذي الدينامية المتفجرة، لا تنقلب حركة «المحاكم الشرعية» إلى طالبان جديدة في الصومال، فيصبح مشروعاً أن يشتقّ المرء هذه الصياغة المحزنة: صومال ـ ستان؟ ألم يبدأ طالبان أفغانستان من هنا، مع فارق أنها حظيت بغمزة رضا وتراض من واشنطن في مراحل الانطلاق المبكرة؟ ألا يبدو الهوس الأمريكي بمنع أفغانستان من الوقوع في يد إسلاميي «المحاكم الشرعية»، وكأنه ترخيص لهذه المحاكم بالذهاب أبعد من فضّ المنازعات القضائية بين الأهالي، إلى حكم البلاد بأسرها وفرض الشريعة الإسلامية بقوّة السلاح هذه المرّة (وهو، للمفارقة، سلاح أمريكي ـ إثيوبي في الغالب، غنمه مقاتلو المحاكم في معاركهم ضدّ أمراء الحرب وعملاء أمريكا وزيناوي)؟

ولا يظنّ أحد أنّ الصومال، من حيث التاريخ والعقيدة والوقائع، أفقر من أفغانستان في معطيات تشكيل حاضنة التطرّف الإسلامي الذي ينتهي بعضه إلى أنساق الإرهاب ذاتها التي قوّضت برجي نيويورك في 9/11 الأمريكيون، خصوصاً، ليسوا بحاجة إلى مَن يذكّرهم بأنّ صومال ـ ستان التي توشك على الولادة قد تكون أدهى من أفغانستان في اعتبارات كهذه، ولهم في تاريخهم هناك دروس وعِبَر! ففي أواخر العام 1992، حين رست أولى قطع الأسطول الحربي الأمريكي على شواطىء الصومال، تردد أنّ السفير الأمريكي في كينيا استقبل وحدات بلاده بهذه العبارة الصقيعية القاتلة: «إذا كنتم قد أحببتم بيروت، فلسوف تعبدون مقديشو». أي، في ترجمة أوضح ربما: إذا كانت بيروت (خصوصاً بعد العمليات الإنتحارية وانسحاب المارينز المهين) هي النار، فإنّ مقديشو هي سقر... وبئس المصير!

والولايات المتحدة اكتشفت أفريقيا في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، ومنذ ذلك الاكتشاف ظلّ مخططو السياسة الخارجية الأمريكية يمارسون في القارّة دور الثور الضخم البليد الذي يغرق في سبات عميق حتى تلوح في الأفق نجمة حمراء سوفييتية، وعندها فقط يهيج ويرغي ويزبد، فيحيك المؤامرات ويشتري العملاء ويسلّح الطغاة حتى النواجذ. خلال الثمانينيات صرف الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان مئات الملايين من الدولارات لإغواء واجتذاب أسوأ دكتاتوري القارّة، في ليبيريا وكينيا والصومال وزائير وسواها. وخلال تلك الحقبة بالذات قبض محمد سياد بري، دكتاتور الصومال الأشهر، أكثر من 700 مليون دولار على شكل مساعدات مالية وعسكرية من إدارتي ريغان وجورج بوش الأب، استخدمها في بناء شبكات الولاء العشائرية، وقمع الشعب الصومالي، وتفتيت الوحدة الوطنية الداخلية.

وهل ثمة حاجة إلى التشديد على أنّ غزوة واشنطن الصومالية تلك، في عام 1991، لم تكن تسعى إلى اقتفاء أثر «القاعدة» أو مطاردة أسامة بن لادن، بل كانت مشروع انتداب عسكري يستهدف استئناف ما كان سياد برّي يقوم به لصالح واشنطن، أي ضبط القرن الأفريقي. كذلك كانت الغزوة تسير على نقيض صريح، وصفيق تماماً، مع منطوق مجلس الأمن الدولي رقم 751، الذي خوّل نشر قوّات عسكرية أممية لتنظيم عمليات الإغاثة الإنسانية، لا لشيء إلا لأنّ الرجل المسؤول عن خراب البلد (سياد بري) كان ببساطة صنيعة البيت الأبيض! وفي تلك الأثناء كان رجل مثل هنري كيسنجر يفلسف الغزوة على أنها محض ممارسة للعبء التمديني الملقى ـ تاريخياً، حضارياً، سياسياً، واقتصادياً... ـ على عاتق الرجل الأبيض. وأمّا عملياً فقد كانت القارّة تستشرف المزيد من المجاعات والأوبئة والحروب الأهلية، وتخضع أكثر فأكثر لهيمنة مؤسسات كونية لا تشتغل إلا لصالح اقتصاد السوق، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بحيث صارت اجتماعات مجلس الوزراء في غانا غير شرعية إلا إذا حضرها مندوب البنك الدولي!

الآن استبدل الثور الأمريكي النجمة السوفييتية الحمراء بالراية الإسلامية الخضراء، أو ربما بالهلال فقط، تسهيلاً للأمريكي ذي الوعي المتوسط أن يدرك مغزى التوافق في العلامة، بين النجمة والهلال! والآن حلّت ذريعة محاربة الإرهاب الإسلامي محلّ ذريعة محاربة الشيوعية، دون ان يتغيّر الكثير في المعادلة الفاسدة العتيقة: لكي تحارب هذا أو ذاك (الشيوعية أو الإرهاب الإسلامي)، ينبغي أن تساند الطغاة على الأرض، أياً كانت موبقاتهم وجرائمهم. ويبقى، إلى هذا، أنّ تعلّم أيّ شيء من دروس التاريخ ليس خياراً غير ممكن أو حتى غير مطروح على رجالات البيت الأبيض فحسب، بل هو عند بعضهم رياضة ماركسية ديالكتيكية غير مستحبة أيضاً!

وقبل الولايات المتحدة كان التاج البريطاني قد اكتشف «وكر الدبابير» الصومالية، حين قام السلاح الجوي الملكي بقصف بلاد الصومال عشرات المرّات في عام 1919، لقمع ثورة محمد بن عبد الله حسن بربر (أو «الملاّ المجنون» كما سيصفه أرشيف حروب الإمبراطورية البريطانية)، فلم يفلح التاج إلا في حراثة الرمال. الجنرال إسماي، قائد القوات البريطانية في الصومال آنذاك، كتب في مذكراته يقول: «ما تكاد طائرات سلاح الجوّ الملكي تغادر سماء المعركة بعد إلقاء حمولاتها المدمرة، حتى تعجّ الصحراء بالدراويش والهتافات: الله أكبر! الله أكبر! لكأنهم يخرجون من شقوق الصخر وأخاديد الصحراء»...

.. أو لكأنهم، كما يفعلون اليوم، يخرجون من أروقة «المحاكم الشرعية»!

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

# المعايير الامريكية المزدوجة بين الاتجار بالبشر وامتهانهم

**د. ايمن الهاشمي ***

■ ماتزال الإدارة الأمريكية تتصرف بأسلوب (الشرطي العالمي) المعنيّ بحفظ (الامن الكوني).. ومحاسبة من (يخرج) عن طاعتها ومعاييرها، ومن أساليبها الإبتزازية في هذا الصدد أن تصدر وزارة الخارجية الأمريكية كل عام مجموعة من التقارير السنوية لمحاسبة وتصنيف دول العالم ـ متجاوزة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ـ ومنها (التقرير السنوي حول الإرهاب في العالم) الذي تُصنف فيه دول العالم حسب موقفها من (الحرب) على الإرهاب وجديتها فيه، ومنها (تقرير حرية الأديان) الذي تصنف فيه دول العالم حسب موقفها من موضوع (حرية الإعتقاد والدين) ومعاملة الأقليات الدينية والمذهبية، ومنها (تقرير حقوق الإنسان في العالم) وتنتقد فيه ممارسات مختلف دول العالم حسب سجلها في مجال حقوق الإنسان، وأخيرا أصدرت الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي الجديد عن (وضع الإتجار بالبشر في العالم)، وهو التقرير السادس من نوعه، بعد إقرار الكونغرس لقانون حماية ضحايا الاتجار في البشر لعام 2000، حيث يصدر التقرير في الأول من شهر يونيو كل عام. والهدف المعلن من هذا التقرير هو تحفيز الدول على إتخاذ الإجراءات وخلق (شراكات) حول العالم لمكافحة تجارة الرق الحديثة، ويتم في هذا التقرير تقييم الدول التي يوجد فيها عدد كبير من ضحايا الاتجار في البشر حيث تصف ضمن واحدة من المراتب الثلاث: الصنف (1) ويضم الدول التي يرى التقرير أنها تفي بالمعايير الدنيا للقضاء على أشد أنواع الاتجار في البشر، والتي حددها قانون حماية ضحايا الاتجار في البشر، أما الدول التي يرى التقرير أنها لم تف بشكل كامل بالمعايير الدنيا للقضاء على أشد أنواع الاتجار في البشر لكنها تبذل جهوداً ملموسة للوفاء بهذه المعايير فيتم تصنيفها في المرتبة 2، أما الدول التي يرى التقرير أنها لم تف بالمعايير الدنيا للقضاء على أشد أنواع الاتجار في البشر ولم تبذل جهوداً ملموسة للوفاء بهذه المعايير الدنيا، فيتم تصنيفها في المرتبة 3، وتكون الدول التي يتم تصنيفها في المرتبة 2 ضمن قائمة المراقبة عرضة للانحدار الى المرتبة 3 ما لم تتخذ خطوات جادة بشأن مآخذ التقرير عليها.

وتخضع الدول المصنفة في المرتبة 3 لمنع دستوري من المساعدات الأمريكية غير الإنسانية وغير التجارية أو في بعض الحالات احتجاز التمويل الخاص بالتبادلات التعليمية والثقافية. ولقد كان لدول عالمنا العربي نصيب وافر في (مؤخرة قاع دول العالم)!!...

ويكشف هذا النهج العولمي للإدارة الأمريكية في إفتراض (مسؤوليتها) الأخلاقية والقانونية عن الأوضاع في جميع أنحاء العالم، متجاوزة كل القيم والمعايير الدولية وسالكة منهج (المعايير المزدوجة) الذي إتصفت به سياسات الإدارة الأمريكية منذ أحداث سبتمبر 2001، كما أنها بإصدار هذه التقارير تتجاوز على المنظمات الدولية المختصة وبالأخص منها منظمة الأمم المتحدة التي يفترض أن تمارس نفسها هي هذا الدور، لا أن تتركه لدولة مليئة بالعيوب والانتقادات، ولا ندري كيف أعطت الإدارة الأمريكية نفسها الحق في التهجم على الآخرين وإتهامهم بالإنتهاكات المنهجية ضد حقوق الإنسان، بالرغم من أن هذه الدولة هي آخر من يحق لها فعل ذلك لأن بيتها من زجاج أكثر من غيرها. إن الحكومة الأمريكية هي آخر الدول التي يحق لها الحديث عن حقوق الإنسان وحرمة النفس البشرية، فليست هناك دولة على سطح الأرض قد ارتكبت الفظائع التي لا حدود لتصورها مثل تلك التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية فالتصرفات التي عرف بها العالم تجعل الإنسان يشعر بالخجل الشديد من انتمائه للجنس البشري، فتلك التصرفات عار على البشرية كلها وهذا تحصيل حاصل ولعل ما خفي كان أعظم. إن الممارسات الأمريكية في العراق وافغانستان وغوانتانامو مازالت رأس جبل الثلج الذي لا يظهر إلا جزء يسير مما هو تحت السطح.

لقد علمتنا التجارب والوقائع أن الإرهاب ماهو إلا (صناعة أمريكية) بامتياز، فهي التي أرضعت أولئك الذين أصبحوا زعماء في الإرهاب بتصرفاتها المدروسة جيدا وتزيد من شعبية الإرهابيين. كما أن حقوق الإنسان المنتهكة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية شيء لا خلاف عليه وهذا الانتهاك ليس ضد مواطنيها فقط بل امتد انتهاك حقوق الإنسان إلى جميع أصقاع الأرض وعكس ما تهتم به الدول الأخرى التي هي متهمة بانتهاك حقوق مواطنيها أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها منتهكة فعلا لحقوق الإنسان في جميع أصقاع الدنيا، وفي نهاية كل عام تأتي وزارة الخارجية الأمريكية وبكل وقاحة فتكيل الاتهامات جزافاً للدول الأخرى وترتفع هذه الاتهامات وتنخفض بمقدار رضا أمريكا عن الدولة بغض النظر عن حقيقة ما يجري في تلك الدول. إن على الساسة الأمريكيين أن يعرفوا أن استعداء الشعوب في العالم سوف يؤدي آجلا أو عاجلا إلى نبذ أمريكا وجعلها تقف وحيدة منبوذة مكروهة.

ويبدو أننا أمام قطار أمريكي جامح.. متعجرف مهمته التدخل السريع والخاطف في كل شيء، بما في ذلك سيادة الدول واستقلالها.. واللافت أن كل انتهازي يريد أن يحجز لنفسه مكانا في هذا القطار الذي يستغل الإنساني باطلاً وحقا لتحقيق الاقتصادي والسياسي من الأهداف.. فالأمريكيون جاهزون دائماً للتباكي على حقوق الإنسان في 190 دولة ليس من بينها الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل غير أن عند الولايات المتحدة مشكلة بكل اللغات .. العربي ..الصيني ..الفارسي ولغات عديدة تتمدد في قارات لا تستثني حتى القارة الأمريكية الشمالية نفسها. وتتمثل المشكلة في تبلور قناعات راسخة مفادها..حيث يكون الموقف الأمريكي من حقوق البشر ومن العدالة يكون الخطأ.. ومجموع هذه المواقف قادت حتى الصحافة الأمريكية للتحذير من أخطار سياسة لا أخلاقية.

وتقرير الخارجية الأمريكية عن الإتجار بالبشر وحقوق الإنسان بصرف النظر عما فيه من معلومات لا يستطيع إغفال أن أمريكا تستغل مبدأ حقوق الإنسان لفرض أهدافها وابتزاز الأنظمة والتدخل في خيارات الشعوب بل وإرهابها.. وهي وإن كانت تمتلك أوراق اللعبة الدولية إلا أن هذه الأوراق في مجموعها أوراق مكشوفة .. وكفى بالمتابع أن يقرأ أو يشاهد ما تكتبه وتبثه وسائل الإعلام الغربي عن حوادث الغرور والغطرسة وامتهان كرامة الإنسان .. وحسنا فعل التنين الصيني في مواجهة غطرسة الشرطي الكوني حين قامت وزارة الخارجية الصينية بإعداد تقرير سنوي حول وضع حقوق الإنسان في الولايات المتحدة والممارسات الأمريكية حول العالم والمنتهكة لحقوق الإنسان، إن صورة المجندة الأمريكية «سابرينا هارومان» وهي تسحب معتقلاً عراقيا عارياً وهو مربوط بحبل جلدي يستخدم لسحب الكلاب.. هذه المجندة أبلغت صحيفة «الواشنطن بوست» بأنها كانت تتلقى أوامر التعذيب من ضباط المخابرات الذين يديرون السجن لدفع المعتقلين للانهيار الجسدي والمعنوي الشامل .. الأمر الذي يشير الى أن ما يحدث في العراق وأفغانستان وغوانتانامو من الأهوال ليس سلوكاً فرديا وإنما عناوين بسيطة لمجموعة القيم الأمريكية ..وأي عرض لاسطوانات حقوق الإنسان ليس إلا شعارات لا تعكس أي مبادئ.

إن سياسة الإدارة الأمريكية هي سياسة قائمة على الابتزاز والغزو والهيمنة والتسلط لا يمكن أن تنال من قناعات نلمسها في صور تقول: لا نريد من أمريكا لا ديمقراطية ولا حرية .. فلقد جربها الأفغانيون ويجربها العراقيون ويجربها حتى المهاجرون .. هل أتاكم خبر «انبرلويما» المهاجر الهايبتي الذي تعرض للتعذيب الوحشي من ضباط شرطة في «بروكلين ..نيويورك» انتهى بانتهاك عرضه. ويكفي أن كاتبة أمريكية «مورين داود» قالت ان الإدارة الأمريكية دفعت 97 مليون دولار الى شركة علاقات عامة لشراء ذمم كتاب أعمدة وصحافيين.. لنعرف كيف يتم التلاعب بالحقائق وكيف يتم شراء ذمم صحافيين وسياسيين لتحسين ما يصعب تحسينه.

ان الولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما يثيرها طرح موضوع حقوق الانسان في الحياة السياسية والأخلاقية الانسانية اليومية وعلى أراضيها فإن من حق جميع الدول ان ترفض تقييم الادارة الأمريكية لها على أساس ولاية الدولة العظمى على شعوب دول وشعوب العالم النامي. وإذا كانت الإدارة الأمريكية حريصة على (حرية البشر وعدم إمتهان كرامتهم) فعليها أن تثبت لنا أنها تحترم (آدمية البشر وك